المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا غير بيدرسون

إحاطة إلى مجلس الأمن

23 أغسطس 2023

–

السيدة الرئيسة، (السفيرة ليندا توماس ا جرينفيلد، الولايات المتحدة الأمريكية)

1. لا يزال الشعب السوري داخل سوريا وخارجها يعاني بشدة من الصراع بجميع أبعاده، ومن غياب عملية سياسية حقيقية تضر برفاهيته بشدة.

2. من ضمن المؤشرات الأخيرة للمعاناة هو استمرار انهيار الاقتصاد. وقد تدهور الوضع الاقتصادي من السيئ إلى الأسوأ. وفقدت الليرة السورية أكثر من 80% من قيمتها خلال الأشهر الثلاثة الماضية، حيث وصلت في الأسبوع الماضي إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق عند 15.500 ليرة للدولار الأمريكي بسعر السوق غير الرسمي – علماً بأن في عام 2011 كانت قيمة الليرة السورية 47 للدولار.

3. وقد خرجت الأسعار عن نطاق السيطرة بالنسبة للسلع الأساسية مثل الغذاء والدواء والوقود والسلع الأساسية. وهذا يؤثر على جميع المجتمعات في سوريا وجميع أنحاء البلاد. ويكافح الكثيرون من أجل توفير وجبات الطعام لعائلاتهم.

4. ونحن على دراية ببعض الخطوات المتخذة للاستجابة لهذا التدهور المفاجئ، بما في ذلك مضاعفة الحد الأدنى للرواتب الحكومية إلى ما يقرب من 13 دولارًا أمريكيًا شهريًا. ومع ذلك فإن سلة الغذاء الشهرية في يونيو/حزيران تكلف ما لا يقل عن 81 دولاراً أميركياً، وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي: وقد ارتفع هذا الرقم بنحو 70% في عام واحد فقط، ولا شك أنه أصبح أعلى الآن في أواخر أغسطس/آب. وهذه المؤشرات تتحدث عن نفسها.

السيدة الرئيسة

5. الحقيقة المأساوية هي أنه مع استمرار الصراع العنيف لفترة طويلة، وعرقلة العملية السياسية، فإن معاناة الشعب السوري سوف تزداد سوءا. ولا تستطيع سوريا إصلاح اقتصادها وهي في حالة صراع. وينطبق هذا على العديد من الأزمات الأخرى التي تعصف بسوريا: أزمة النزوح، وأزمة المعتقلين والمختطفين والمفقودين، وانتهاكات حقوق الإنسان، والإرهاب، والأعمال العدائية والصراع العنيف، والتقسيم الفعلي لسوريا الذي يقوض سيادتها وسلامتها الإقليمية. يمكننا أن نبدأ في معالجة الأزمات العديدة التي يعاني منها هذا البلد فقط من خلال التحرك وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 2254، الذي يعالج الأزمة السياسية التي تكمن في قلب الصراع، إن البدء ببعض الخطوات الإضافية بشأن القرار 2254، يمكن أن يخلق أرضية تحت هذا الانهيار الغير مستدام ويحفز عملية بناء الثقة والمعافاة.

السيدة الرئيسة

6. اسمحوا لي أن أكرر ترحيب الأمين العام بالتفاهم الذي تم التوصل إليه بشأن مواصلة استخدام معبر باب الهوى الحدودي، على مدى الأشهر الستة المقبلة، لتقديم المساعدات الإنسانية المنقذة لحياة ملايين الأشخاص من المحتاجين في شمال غرب سوريا. كما أرحب بتمديد التفويض للأمم المتحدة باستخدام معبري باب السلام والراعي الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر إضافية، بالإضافة إلى الموافقة على الامدادات عبر الخطوط داخل سوريا عند سرمدا وسراقب لإيصال المساعدات للأشهر الستة المقبلة. ومن الضروري أن تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود وعلى النطاق اللازم بطريقة مبدئية تسمح بالمشاركة مع جميع الأطراف من اجل التمكن من وصول المساعدات الإنسانية بطريقة تحمي استقلالية العمليات التشغيلية للأمم المتحدة.

7. نحن بحاجة أيضًا إلى مضاعفة الجهود لتأمين موارد إنسانية كافية، في وقت يعاني فيه التمويل من ضغوط غير مسبوقة: تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام بنسبة 25%، الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على الصمود بنسبة 10 بالمائة تقريبًا. ونحن بحاجة إلى الدعم لجميع الركائز، بما في ذلك تعزيز التعافي المبكر في خطة الاستجابة الإنسانية للاجئين والبلدان المضيفة. ويظل من الأهمية بمكان تجنب وتخفيف أي آثار سلبية للعقوبات، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم محنة

السوريين العاديين. ومن الضروري أن تستفيد الدول التي تفرض العقوبات بشكل كامل من الإعفاءات الإنسانية الحالية وأن تشارك بنشاط في مواجهة الامتثال المفرط.

السيدة الرئيسة

8. يجب ألا ننسى أنه على الرغم من الجمود العسكري الواسع النطاق منذ شهر مارس 2020، فإن الصراع العنيف مستمر، مما يتسبب في مقتل المدنيين والدمار على جميع الأطراف في سوريا. ولقد شهد الشهر الماضي: غارات جوية منسوبة لإسرائيل قرب دمشق؛ تقارير عن غارات جوية موالية للحكومة في شمال غرب سوريا، وهي المنطقة التي شهدت أيضًا هجمات بما في ذلك محاولات شن هجمات بطائرات بدون طيار من قبل الجماعة الإرهابية هيئة تحرير الشام ؛ المدرجة على قائمة مجلس الأمن على مواقع الحكومة السورية، فضلاً عن اشتباكات على الخطوط الأمامية وتبادل المدفعية؛ الهجمات التي أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عنها خلال إحياء ذكرى عاشوراء بالقرب من ضريح السيدة زينب، ثم هجوم على حافلة تقل قوات الحكومة السورية بالقرب من الميادين؛ أنباء عن قصف قاعدة عسكرية أمريكية في دير الزور ؛ تقارير عن غارات تركية بطائرات بدون طيار في شمال وشمال شرق سوريا؛ هجوم قوات سوريا الديمقراطية على قاعدة عسكرية تركية في أعزاز؛ أنباء عن اشتباكات بين الفصائل في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية، أنباء عن اشتباكات وتوترات في الجنوب في درعا وطفس والسويداء؛ ضربة للتحالف الدولي على تنظيم حراس الدين المتطرف في الباب.

السيدة الرئيسة

إنني أدعو إلى هدوء حقيقي ومستدام يعمل على دعمه جميع الأطراف السوريين والدوليين الرئيسيين، وذلك من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. ونهج تعاوني لمعالجة التهديد الحقيقي الذي تشكله الجماعات الإرهابية المحظورة؛ والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. وقد برزت

الأهمية المحورية لحماية المدنيين واحترام القانون الدولي مرة أخرى من خلال الاحتفال المظلم في الأسبوع الماضي بمرور 10 سنوات على الهجمات المروعة بالأسلحة الكيميائية في ضواحي دمشق.

السيدة الرئيسة

9. كما تعلمون، من الصعب أن نرى أن الظروف مهيأة للتوصل إلى تسوية شاملة للصراع في الوقت الراهن. لكنني أعتقد اعتقادا راسخا أن الوضع الراهن لا يمكن التغاضي عنه وأن هناك أشياء يمكن القيام بها لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254.

10. وأرحب بإعادة انعقاد اللجنة الدستورية التي تشكل نقطة توافق واضحة بين العديد من الجهات الفاعلة الرئيسية. ومن المهم أن تستأنف اللجنة عملها، وتواصل، وتعمق، وتبني بعض الثقة تدريجياً، وتمضي قدماً على صعيد المضمون – وهي الخطوة الأولى من خطوات كثيرة. وأنا وفريقي منخرطون بشكل كامل في الجهود الرامية إلى كسر الجمود وإيجاد السبل للمضي قدما فيما يتعلق بالمضمون وأساليب العمل.

11. وفي خلال الفترة التي تشملها الإحاطة، اجتمعت مجموعة الاتصال العربية في القاهرة مع وزير الخارجية السوري، وأعربوا عن تطلعهم لرؤية الاجتماع المقبل للجنة الدستورية في سلطنة عمان بتيسير من الأمم المتحدة قبل نهاية العام. ويعد هذا من أحد الأماكن البديلة التي تم اقتراحها لانعقاد الجنة الدستورية. واسمحوا لي أن أؤكد أنني سأواصل السعي إلى تسهيل التوافق للتغلب على القضايا التي حالت دون انعقاد اللجنة الدستورية في جنيف، وضمان استئناف أعمالها وإحراز تقدم ذي مصداقية. لقد تحدثت اليوم مع وزير الخارجية السوري وكذلك مع رئيس هيئة التفاوض السورية، وأتطلع إلى مزيد من المناقشات. كما أنني أتطلع ايضا إلى إطلاع المشاركين في المجتمع المدني في الثلث الأوسط على أي توافق في الآراء قد يظهر.

12. اسمحوا لي أيضًا أن أضيف أنني لا أزال أرحب بالاهتمام المتزايد من المنطقة بشأن سوريا. لقد تحدثت في الأيام الماضية مع وزراء خارجية كل من الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية كما أجريت اتصالات مع كبار المسؤولين الأتراك. وسأواصل العمل مع الأطراف العربية، وأطراف مسار أستانا، والاطراف الغربيين أيضًا – وجميعهم لديهم مساهمات يمكنهم تقديمها لدعم العملية السياسية التي يملكها ويقودها السوريون. إنها حقيقة بسيطة بالنسبة لسوريا أنه لا يمكن لأي جهة فاعلة أو مجموعة من الجهات الفاعلة تحديد نتيجة الصراع أو اتخاذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى حل سياسي. ولن يكون الحل السياسي ممكنا إلا من خلال خطوات واسعة لمجموعة من الأطراف المختلفة والتحقق من تنفيذها.

السيدة الرئيسة

13. إن العملية السياسية يجب أن تكون أكثر من مجرد اللجنة الدستورية، كما تعلمون جيدا. لقد سعيت منذ فترة طويلة إلى المضي قدمًا بشكل تدريجي نحو بيئة آمنة وهادئة ومحايدة في سوريا – الأمر الذي يتداخل بشكل كبير مع مسألة اللاجئين والنازحين داخليًا. وقد أثيرت هذه القضية أيضاً عندما اجتمعت مجموعة الاتصال العربية في الأسبوع الماضي. ويبقى أن نرى ما إذا كانت الحكومة السورية مستعدة لبذل المزيد من الجهود لمعالجة المخاوف الحقيقية والمستمرة المتعلقة بالحماية. ومن جانبهم، يمكن للجهات المانحة أن تفعل المزيد لمعالجة مخاوف جميع السوريين بشأن الخدمات الأساسية وسبل العيش. ومن الممكن أن تبدأ ديناميكية خطوة مقابل خطوة في تغيير الحقائق على الأرض لجميع السوريين – بما في ذلك النازحين – وكذلك بناء الثقة وإيجاد مساحة سياسية لمجموعة أوسع من القضايا المتعلقة بالقرار 2254 والتنسيق الوثيق بين السلطات السورية مع الأمم المتحدة الذي سيكون حجر الأساس.

السيدة الرئيسة،

14. لقد أجريت هذا الشهر حوارًا متعمقًا مع ممثلي ميثاق الحقيقة والعدالة، الذين كانوا من بين الدوافع الرئيسية وراء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في سوريا. ويعد هذا القرار بمثابة علامة فارقة حلوة ومريرة بالنسبة لهذه العائلات والضحايا. وهو يسلط الضوء على الحجم الخطير للمشكلة: فهناك عشرات الآلاف من الرجال

والنساء والأطفال معتقلون أو مفقودون، مع استمرار عمليات الاختطاف والاعتقالات التعسفية في جميع أنحاء البلاد. ولقد أبلغوني ان العائلات مازالت لا تعرف بوفاة أحبائهم في الحجز سوى عندما يتم تحديث سجلات السجل المدني، بعد انتظار سنوات على أمل رؤية أحبائهم يعودون. وفي مناسبات سابقة، تحدثوا أيضًا عن مخاطر الاضطهاد والمضايقة والابتزاز التي يواجهونها في كفاحهم للحصول على معلومات حول أحبائهم. للسوريين الحق في الحصول على معلومات كاملة وشفافة حول مصير ومكان وجود المعتقلين والمفقودين.

15. وسنواصل التشاور على نطاق واسع حول هذه القضية وغيرها مع المجتمع المدني السوري والنساء السوريات، وأيضاً من خلال غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري النسائي، لضمان تلبيه تطلعاتهم المشروعة في نهاية المطاف. ويسرني أيضًا أن أبلغكم أن عملية البحث عن أعضاء جدد للمجلس الاستشاري النسائي من خلال عملية التناوب قد بدأت، ونحن نتطلع إلى اختتام هذه العملية في الأشهر المقبلة. ولقد قدم الأعضاء الحاليون في المجلس المشورة السليمة، وأنا ممتن للغاية لجهودهم.

السيدة الرئيسة

16. من المثير للقلق العميق أن العملية السياسية السورية الداخلية ظلت في حالة تجميد عميق لأكثر من عام، فالعملية السياسية هي حق للشعب السوري، حقه في تقرير مصيره. والعملية السياسية ضرورة. إن سوريا كدولة وشعب لا تزال منقسمة ولا يوجد نصر عسكري في الأفق لأي جهة فاعلة. وستستمر الآثار الرهيبة للصراع في الانتشار في جميع أنحاء المنطقة. إننا جميعا ندفع ثمنا باهظا لهذا الصراع – أولا وقبل كل شيء الشعب السوري، الذي فقد معظمه كل شيء تقريبا في العقد الماضي، ولكن أيضا المنطقة والمجتمع الدولي ككل وسوف يصبح الوضع غير قابل للاستمرار مع تضاؤل الاهتمام الدولي والتمويل لسوريا. إن المسار الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو عملية سياسية تشارك فيها الأطراف السورية نفسها، وفقا للقرار 2254.

شكرا السيدة الرئيسة